تحقيقات

يخسر الفلسطينيون مشاريع العمر في لمح البصر (Getty)

يقتل المستوطنون بمعاونة الجيش الإسرائيلي آمال الفلسطينيين في حياة كريمة، إذ ينهبون مصادر دخلهم ومشاريع عمرهم، وما لا يمكنهم الاستيلاء عليه يدمرونه، لتنتقل عائلات بأكملها من الستر إلى الفقر في دقائق معدودة

إفقار الفلسطينيين

آمال تموت في دقائق على يد الجيش والمستوطنين

رام الله ـ **مصطفى الحاج**

يقبع التاجر الفلسطيني زياد عودة، مالك مخبز وبقالة إيفل الواقعة في بلدة حوارة جنوبي مدينة نابلس في الضفة الغربية، في سجون الاحتلال الإسرائيلي منذ الثالث عشر من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بعد الحكم عليه بالحبس ثمانية أشهر ودفع غرامة مالية قدرها 5 آلاف شيكل (1367 دولارا أميركيا)، كما خسر محله التجاري الذي دمّرته الجرافات الإسرائيلية، بعدما صدر قرار بوقفه عن العمل لمدة خمسة أشهر، إثر حملة تحريض قادها مستوطنون يطلقون على أنفسهم «صيادو النازيين»، (يحرضون على قتل الفلسطينيين واستهداف مملتكاتهم)، انطلقت عقب مشاركته منشور دعاية لمخبزه يحمل تصميما فيه صورة لسيدة من بين المحتجزات لدى المقاومة في غزة، كما يقول والده فارس.

وقبل الحكم هاجم المستوطنون بلدة حوارة التي يخترقها طريق استيطاني جنوب مدينة نابلس شمالي الضفة الغربية، وحطموا المخبز ومعدّاته، لتخسر عائلة عودة مصدر دخلها الوحيد وكذا خمس عشرة عائلة أخرى، لكن عودة لا يعتقد أن ما جرى بسبب منشور الدعاية، بل لأنهم رفضوا التعامل مع المستوطنين وفي كل مرة حاولوا الشراء من المخبز طردوهم من المكان.

و«يعد هذا المشهد المتكرر جزءا من نهج المستوطنين في استهداف الفلسطينيين وأرزاقهم ومشاريعهم وممتلكاتهم، والذي لم يتوقف قبل السابع من أكتوبر، لكنه سجل أرقاما غير مسبوقة بعده، ليبلغ عدد الاعتداءات حتى مطلع مايو/أيار الماضي 1700 حالة، بعدما هيأت دولة الاحتلال خلال تلك الفترة البيئة ليس من أجل تنفيذ اعتداءات فقط بل للمساهمة في مخططات على مستوى الدولة ترمي إلى إفقار الفلسطينيين وضرب اقتصادهم»، كما يؤكد أمير داود مدير عام النشر والتوثيق في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان (حكومية).

خسائر إنتاجية باهظة

تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر إنتاجية تقدر قيمتها بـ2,3 مليار دولار أميركي خلال أول أربعة أشهر من العدوان على غزة، وفق تقدير الجهاز المركزي للإحصاء، وتفسر حالة عائلة عودة تفاصيل الرقم السابق، إذ خسرت في يوم واحد 1,5 مليون شيكل (408 آلاف دولار) قيمة بضاعة، ولم تحتسب العائلة خسائر التوقف عن العمل والإغلاق طيلة الشهور السابقة، كما يقول فارس عودة والذي يروي أن المستوطنين بعدما انتهوا من جريمتهم اتصل جيش الاحتلال بنجله زياد وشريكه، ليسلما نفسيهما وهددوهما بتدمير منزليهما في حال عدم التجاوب. التكامل السابق بين جرائم المستوطنين وأعمال جيش الاحتلال، تؤكده بيانات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس - غير حكومي)، إذ وثق 1156 اعتداء نفذها مستوطنون منذ بداية عام 2023 وحتى السابع من أكتوبر المنصرم، وعقب اندلاع الحرب على غزة ارتفعت وتيرة الهجمات بشكل ملموس، لتصل إلى 546 اعتداء حتى نهاية يناير/ كانون الثاني 2024، وطاولت كافة مناحي الحياة في الضفة الغربية، وبلغت نسبة الهجمات التي استهدفت ممتلكات خاصة بما فيها المشاريع الاقتصادية 30% من إجمالي العدد، والمواطنين بنسبة 29%، والمزارع 20%، والاعتداءات الأخرى نسبتها 21%.

وعلى مستوى المحافظات الشمالية تحمّلت نابلس الحصة الكبرى من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن اعتداءات المستوطنين، إذ شهدت 158 اعتداء من أصل 546 حالة، خاصة في بلدة حوارة التي تضررت بشكل كبير وخسرت نحو 24 مليون دولار نتيجة إغلاق المحال التجارية فيها منذ بداية الحرب على غزة، كما انخفضت مبيعات السلع نحو 60%، وجرى ضرب البنية التحتية فيها، بحسب توضيح الباحث الاقتصادي في معهد ماس، مسيف جميل. وفي جنوب الضفة الغربية، شهدت مدينة الخليل 141 اعتداء لتسجل خسائر بقيمة 15 مليون دولار يوميا، حسب تقديرات معهد ماس، ويصل إجمالي الخسائر الاقتصادية في الضفة الغربية إلى 45 مليون دولار يوميا؛ بفعل اعتداءات المستوطنين وجيش الاحتلال، وبالتالي تراجع الناتج المحلي بنسبة 30% بعد العدوان على غزة، وهي نسبة مرشحة للارتفاع إذا استمرت الحرب كما يقول جميل.

2,3 مليار دولار أميركي خسائر إنتاجية في أربعة أشهر

تعاون وتكامل بين الجيش والمستوطنين لإفقار الفلسطينيين

إفقار الفلسطينيين

عقب العدوان الإسرائيلي على غزة، رصدت وزارة الاقتصاد الفلسطينية الوضع على الأرض، وحصرت 1803 منشآت قال القائمون على 96,4% منها إن السبب الرئيسي لتراجع نشاطها الاقتصادي هو تراجع حركة الشراء، بينما تأثر نشاط 80% منها بالاجتياحات المتكررة للمدن والمخيمات والبلدات الفلسطينية، وكانت هجمات المستوطنين والجيش سببا في تراجع نشاط ما نسبته 15,1% من المنشآت المشمولة، وتسببت تلك الاعتداءات بضرر مباشر في البضائع أو أحد الأصول الثابتة لـ6,3% من المنشآت الاقتصادية التي طاولتها هجمات المستوطنين بحسب ما جاء في تقرير «أداء المنشآت الاقتصادية في الضفة الغربية خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة»، الصادر في يناير/كانون الثاني 2024.

ويمارس الاحتلال نوعين من الاستهداف الاقتصادي، الأول من خلال إجراءات الجيش التي أدت إلى تدمير البنية التحتية والمحال التجارية ومن خلال نشر الحواجز العسكرية حول المدن ما أعاق عملية تسويق المنتوجات البينية، والثاني عبر اعتداءات المستوطنين الذين يعترضون طريق المواطنين أثناء تنقلاتهم بين حوارة جنوب نابلس وترمسعيا والمغير شمال رام الله، ويحرقون المحلات والمنشآت الاقتصادية كمعارض السيارات والمطاعم، ليصبح الضرر مضاعفا ويؤدي بشكل مباشر إلى حرمان الكثير من الأسر الفلسطينية من دخلها والأخطر أن نسبة كبيرة من الأسر المتضررة من إرهاب المستوطنين انزلقت إلى الفقر بعد فقدان مصادر دخلها، كما يؤكد رشاد يوسف، مدير السياسات والتخطيط في وزارة الاقتصاد الفلسطينية.

آمال تموت في دقائق

يعيش الثلاثيني أحمد أبو راس في خوف دائم من خسارة «مشروع العمر» ومصدر دخله الوحيد وعدم تمكنه من إيجاد عمل مجددا، إذ كان يملك محلا ومقهى على الطريق الواصل بين رام الله ونابلس، والذي يسلكه المستوطنون، وتحاصره 4 مستوطنات، وفي 12 يناير 2024، وصلت 3 مركبات تقلّ 15 مستوطنا، وباشروا تكسير المحل بالحجارة، ولم يستغرق الأمر سوى 3 دقائق ليخسر وشريكه 85 ألف شيكل (23 ألف دولار)، «ناهيك عن خسائر 7 أشهر من الإغلاق في ظل عدم وجود وسيلة للحماية من تلك الجرائم».

لكن خسارة عبد العظيم وادي أكبر، إذ هاجم المستوطنون في 13 إبريل/نيسان الماضي، مزرعة لتربية الدواجن أسسها وفق نظام حديث مغلق في بلدة قصرة جنوب نابلس، ليفقد مصدر دخل العائلة الأساسي، بعدما أصبح خرابا خلال دقائق وبسبب هجمة واحدة للمستوطنين عاد إلى الوراء 10 سنوات، عقب تدمير المزرعة بالكامل وحتى أعمدة الكهرباء التي كانت تغذيها بالتيار حرقوها، ومعها 10 آلاف طير، ويتكلف إعادة بناء المزرعة التي كانت تعمل على مدار العام بمعدل 10 دورات، نحو 100 ألف دولار، إضافة إلى خسائر التوقف عن العمل في الشهور السبعة الماضية.

وإلى جوار منطقة المُزارع وادي، توجد تسع مزارع لتربية الدواجن في البلدة ذاتها جرى إغلاقها ويحرم الأهالي من الوصول إليها عقب السابع من أكتوبر الماضي، لأن ريف نابلس الجنوبي قريب من مستوطنة يتسهار، التي ينطلق منها الإسرائيليون الأكثر تطرفا والذين أحالوا حياة الفلسطينيين في القرى القريبة إلى جحيم، ويكبدونهم خسائر فادحة، بسبب حرق محال تجارية ومركبات نقل، ما سينعكس أثره على الوضع الاقتصادي لسنوات مقبلة، حتى وصل الحال بالتاجر عبد الله محمود عودة من بلدة حوارة جنوب نابلس، إلى عرض منزله للبيع بعد تدمير المستوطنين لمصدري دخله من معدات نقليات وشاحنات، ومنتجع سياحي بقرب مستوطنة يتسهار، وبحصر خسائره، قائلا: «أحرقوا عددا من الشاحنات وجرافة بشكل كامل، و20 مركبة، إضافة إلى حرق المنزل، في 24 فبراير/شباط الماضي، لأخسر في أيام معدودة 3 ملايين دولار على الأقل».

جميع أشكال الإنتاج هدف للتدمير

يقطن محمد حمدان في قرية سوسيا جنوب الخليل وتحاصرها ثلاث مستوطنات وخمس بؤر استيطانية ومعسكر لجيش الاحتلال، ما أجبره على بيع ثلثي أغنامه بسبب مضايقات وهجمات المستوطنين المتكررة، والذين أصبحوا يرتدون زي جيش الاحتلال، ويمنعون المواطنين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية التي تعتبر مصدرا أساسيا للمراعي والغذاء، وتنسحب الحال ذاتها على مربي الثروة الحيوانية في قرى عوريف ومادما وبورين وعصيرة القبلية، وقصرة وجوريش وعقربا ودوما جنوب نابلس، والمغير شمال رام الله، وتجمعات بدوية قرب محافظة أريحا والأغوار، وهو ما يؤكده عماد زيادة من بلدة مادما القريبة من مستوطنة يتسهار، قائلا لـ«العربي الجديد»: «بسبب مضايقات المستوطنين واعتدائهم المتكرر علينا وعلى أراضينا، اضطررت لبيع المواشي والأغنام لدي رغم أني أعتاش منها أنا وأسرتي، ومن أصل 40 رأسا أبقيت على 5 أغنام فقط، لم يعد باستطاعتي توفير الطعام بسبب قلة المراعي وحرماننا من الوصول إلى أراضينا وخسرت 60 ألف شيكل (16،341 دولارا)».

وينعكس تغول المستوطنين على المواسم الزراعية وخاصة حصاد الزيتون وإنتاج زيته، والذي انخفض من 33 ألف طن سنويا، إلى 11 ألف طن بعد السابع من أكتوبر، بسبب منع الفلسطينيين من الوصول الى أراض تقدر مساحتها بنصف مليون دونم، واقتلاع المستوطنين 9 آلاف شجرة زيتون، بحسب داود، واللافت أنه رغم فقدان موارد عيشهم، يجمع الضحايا الذين قابلتهم «العربي الجديد» على أنهم لم يتلقوا أي تعويضات عمّا خسروه، ولم يستفيدوا من أي شكوى تقدموا بها إلى الشرطة الإسرائيلية حتى اليوم.